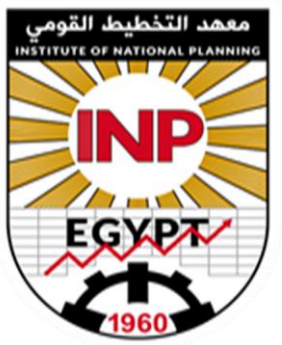

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أثر مكافحة الفساد الإداري في دعم خطط التنمية المستدامة

The effect of combating administrative corruption in supporting sustainable development plans

إعداد

ابراهيم فاروق ابراهيم متولى

إشراف

أ.د. فريد أحمد عبد العال

لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهنى "التخطيط والتنمية المستدامة"

٢٠٢٠

مستخلص البحث

استهدف البحث تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وتحديد دورها فى رفع كفاءة الأداء الحكومي، باستخدام المنهج الوصفي، على عينة كلية تم اختيارها بالطريقة العمدية العشوائية من موظفي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وقد أكدت الدراسة على أهمية مواجهة الروتين ومكافحة الفساد لرفع كفاءة الأداء للدولة، وأن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة، تقف عقب عثرة أمام جهود وخطط التنمية المستدامة، كما يمثل الفساد الإداري عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها. وقد توصلت الدراسة إلى اعداد خارطة طريق لمكافحة الفساد الإداري ودعم خطط التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية

الفساد الإداري، مؤشر مدركات الفساد، التنمية المستدامة

ABSTRACT

The research aimed to identify effective strategies to combat administrative and financial corruption, and to determine their role in raising the efficiency of government performance, using the descriptive method, on a college sample selected in a deliberate and random manner from employees of the Ministry of Planning and Economic Development. The study stressed the importance of confronting red tape and combating corruption to raise the efficiency of the performance of the state, and that the Egyptian administrative system faces many challenges, including the absence of clear standards for the provision of public services to citizens, government employment, and abuse of public function, stand in the way of efforts and plans for sustainable development, as well as administrative corruption as an obstacle to the implementation of administrative reform programs and paths, because of its serious repercussions, and serious damages that are difficult to avoid or control. The study found a road map to combat administrative corruption and support sustainable development plans.

Key words

Administrative corruption, Corruption Perceptions Index , Sustainable development

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
القسم الأول: الإطار النظري للبحث	١_٥
١/١ مقدمة الدراسة	١
٢/١ مشكلة الدراسة	١
٣/١ هدف الدراسة	٢
٤/١ تساؤلات الدراسة	٢
٥/١ متغيرات الدراسة	٢
٦/١ أهمية الدراسة	٣
٧/١ حدود الدراسة	٣
٨/١ مصطلحات الدراسة	٣
٩/١ الدراسات السابقة	٣
١٠/١ التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية	٥
القسم الثانى: الدراسة التطبيقية	٦_١٧
١/٢ مفهوم الفساد	٦
٢/٢ مفهوم الفساد الإداري	٦
٣/٢ مظاهر وصور للفساد الإداري	٧
٤/٢ النتائج المترتبة على الفساد	٨
٥/٢ أسباب الفساد الإداري	٨
٦/٢ الآثار المترتبة على الفساد الإداري	٨
٧/٢ الفساد والتنمية والمستدامة	١١
٨/٢ أثر الفساد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	١١
٩/٢ الجهود الحكومية في مكافحة ومنع الفساد الإداري في مصر	١١
القسم الثالث: الدراسة الميدانية	١٢
١/٣ الإجراءات الميدانية	١٢
٢/٣ عرض ومناقشة النتائج	١٥_٢٣
٣/٣ خريطة طريق لمكافحة الفساد الإداري ودعم خطط التنمية المستدامة:	١٥
٤/٣ النتائج	٢٠
٥/٣ التوصيات	٢٠
الملاحق	٢٩
المراجع	٢٢
	٢٣

فهرس الجداول والملاحق

الجدول	الصفحة
جدول رقم (١) الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك للعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	١٧
جدول رقم (٢) رؤية العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، للإجراءات التى تم اتخاذها لمكافحة الفساد	١٨
ملحق رقم (١) استمارة استطلاع رأى العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للإجراءات التى تم اتخاذها لمكافحة الفساد	٢٢
	٣٢

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

١/١ مقدمة البحث:

تواجه مؤسسات الدولة من خلال الرؤى التنموية والاستراتيجيات الطموحة التى تتبناها، والأهداف التى حددتها والتى تمثل طموحاً لن يتنازل عنه المواطنين إذا انحرفت عن مسار تحقيقها- بجملة من التحديات، التى جاء بعضها إرثاً من النظام السياسى السابق، والبعض الآخر أفرزته أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لتقف هذه التحديات عقب عثرة أمام تحقيق الثورة لأهدافها المنشودة، ولايزال المواطنين يتحملون تبعاتها، وتتحمل مؤسسات الدولة المختلفة مسئولية التحديث والتطوير، والتى من بينها تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة لتحقيق طموحات وآمال المواطنين، التى لن تتحقق دون جهاز إداري مؤهل ومسئول، قادر على تحقيقها.

والسؤال البديهي المطروح يتعلق بمدى قناعة وايمان الأجهزة الإدارية فى مصر بضرورة مكافحة الفساد بكافة صورة واشكاله ومدى قدرة هذه الأجهزة على تحقيقها؟ وكيف نعتقد فى إيمانها بفكرة لم يشاركوا فى صياغتها؟

فقد أسفرت كافة الدراسات التى تمت عن التخلف منذ التسعينيات من القرن الماضي أن الجهاز الإداري للدولة معطوب وموصوم بالترهل والوهن والفساد لدرجة بلغت مطالب الإصلاح الإداري فيها ذروتها، فالجهاز الإداري يمثل القاطرة التى تقود كافة المجتمع نحو التقدم والتطور، ومن تثور بعض التساؤلات، التى تمثل الاطار الرئيسى للبحث، وتتضمن ما يلى:

- ما الذى أصاب الجهاز الإداري فى مصر ذلك الجهاز الذى أسهم فى إنشاء أول دولة مركزية فى تاريخ البشرية، ومنذ أن وَحَد مينا القطرين قبل أكثر من خمسة آلاف سنة مضت؟
- هل تملك أجهزة الدولة المختلفة رؤى لإصلاح جهاز إداري تأصلت فيه روح الفساد وغابت عن ديناميكيته روح الفريق وفقد متعمداً فكرة المؤسساتية؟
- كيف تصلح الدولة جهازاً لا يعترف بقيمة الوقت ويفقد القدرة على الإتقان؟
- ماذا يفعل مع إدارة لا تؤمن بالشفافية والمصارحة ولا تضع حدوداً وضوابط للمسألة؟
- ماذا تفعل الحكومة لإصلاح جهاز يقوم على ثقافة التواكل والمراوغة، جهاز يوصم بتخلف نظم التعليم وغياب الانضباط وضعف الإطار القانوني للعمل ويتسم بالتأخر التكنولوجي؟
- كيف تتحقق النهضة فى جهاز إدارى لا يزال كل مدير فيه يبدأ من أول السطر؟

وبصفة عامة يوجد شبة اجماع على أن الفساد الإداري يمثل أهم المشكلات والصعوبات التى تعترض برامج وخطط التنمية، وأن اثار الخطط السلبية يكون أكثر أثراً فى المجتمعات النامية والتى تعانى من ضعف البنيان المؤسسي وغياب المشاركة. كما تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها. (حسين خلف موسى، ٢٠١٤).

وهنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة ثم نعرض تجارب بعض الدولة فى مكافحة الفساد الإداري محاولين تسليط الضوء على خصائص وإبعاد هذه التجارب والآثار السلبية الناتجة عنها ثم نأتي إلى وضع ابرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثير هذه الظاهرة على المجتمعات البشرية.

٢/١ مشكلة الدراسة:

تم تحديد مشكلة البحث من خلال الاطلاع على:

١/٢/١ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وكذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٢، والتى أكدت خلالها على ترسيخ مبادئ المحاسبية والمسائلة دون أى مجاملة أو تمييز، وعبرت فى أهدافها وإجراءاتها التنفيذية عن رسالة قوية مفادها أن محاربة الفساد والوقاية منه مسئولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع وأعلنت حق المواطن فى التعرف على النتائج والجهود المبذولة فى تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها. وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصرى المبذول فى هذا الشأن حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية كأحد أهم الممارسات الناجحة لمصر فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

٢/٢/١ تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨، والذى يشير إلى واقع مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاتما ولا يُستغرب استشراء الفساد وترسخه في المنطقة نظرا للقمع الذي تمارسه الدول على الحريات المدنية وعدم احترام الدول منذ عشرات السنين للعقد الاجتماعي مع المواطنين . وعلى القيادات أن تُعزز منظومة الضوابط والتوازنات وأن تدعم حقوق المواطنين وتفي بالتزاماتها على مستوى مكافحة الفساد.

٣/٢/١ تقرير هيئة الرقابة الادارية عن مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر ٢٠٢٠، والذى أشارت إلى أن الفساد أصبح أقل انتشارا في عام ٢٠١٨ مقارنة بعامي ٢٠١٦، و٢٠١٧، وانخفاض الادراج العام للفساد الإداري أكثر من ١٢ درجة، مقارنة بعام ٢٠١٦، نتيجة الجهود الحكومية المبذولة، لمنع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

٣/٢/١ قيام الدارس بإجراء دراسة استطلاعية أولى للسادة الخبراء في وصف وتحليل **اثر مكافحة الفساد الإدارى فى دعم خطط التنمية المستدامة** واستهدفت التعرف على أهم المشكلات التى عملية التنفيذ و توصلت نتائجها إلى:

- عدم إلمام بعض العاملين بالتطورات التكنولوجية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، و الدور المؤثر لها في استراتيجية التنمية المستدامة٢٠٣٠.
- عدم المام غالبية العاملين بالإجراءات التى تتم لتطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة.
- عدم قناعة بعض العاملين بالأجهزة الإدارية باستراتيجيات مكافحة الفساد، لأنهم لم يشاركوا فى صياغتها أو مناقشتها.

<u>وبناءً على ما سبق أمكن تحديد مشكلة البحث، والتى تمثلت فى عدم المام غالبية العاملين بالإجراءات التى تتم لتطوير وتحديث الجهاز الإدارى للدولة، بالإضافة إلى عدم قناعاتهم بها لأنهم لم يشاركوا فى صياغتها أو مناقشتها، مما أوجد الدافع إلى إجراء البحث الحالى لدراسة أثر مكافحة الفساد الإدارى فى دعم خطط التنمية المستدامة.</u>

٣/١ أهداف الدراسة:

يسعى الدارس لتحقيق هدف رئيس للبحث هو تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالى وتحديد دورها فى رفع كفاءة الأداء الحكومى وذلك من خلال الأهداف الفرعية الأتية:

- التعرف على مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة
- تحديد أنماط الفساد الإداري والمالى الأكثر شيوعاً.
- التعرف على دور الاستراتيجيات النظامية فى مكافحة الفساد الإداري والمالي.
- تحديد دور الاستراتيجيات الرقابية فى مكافحة الفساد الإداري والمالى.
- التعرف على فاعلية الاستراتيجيات القضائية فى مكافحة الفساد الإداري والمالى.
- التعرف على استخدام الأنظمة الحديثة للرقابة الإلكترونية.
- التعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية استخدام الاتجاهات الحديثة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى.

٤/١ تساؤلات الدراسة:

١/٤/١ التساؤل الرئيسى:

- ما مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه وآثار وانعكاساته على التنمية؟

٢/٤/١ التساؤلات الفرعية:

- ما هي مفهوم الفساد ؟
- ما هي محاور التحول الرقمي للخدمات الالكترونية ؟"

<u>ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يلى:</u>

" يوجد قصور في مفهوم ومظاهر ومسببات الفساد لدى قطاع كبير من العاملين بالجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى عدم الالمام بالإجراءات التى تتم لمكافحة الفساد الإداري، مما يلقى بظلاله على جهود وخطط التنمية.

٥/١ متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل: مفهوم وأثر الفساد الادارى على جهود التنمية.**
- **المتغير التابع: استراتيجيات مكافحة الفساد.**

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح متغيرات الدراسة والتي تتمثل في المتغير المستقل وهو **مفهوم وأثر الفساد الادارى على جهود التنمية،** والمتغير التابع **استراتيجيات مكافحة الفساد**.

٦/١ أهمية الدراسة:

- تحسين ممارسات العاملين بالجهاز الادارى للدولة.
- التعرف على مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة
- التعرف على النتائج والجهود المبذولة فى تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها.
- تقديم مساهمة علمية للمكتبة العربية فى مجال التخطيط للتنمية المهنية المستدامة .

٧/١ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - مصر.
الحدود الزمانية: سوف يتم تطبيق البحث خلال العام (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م).
الحدود الموضوعية: أثر مكافحة الفساد الإداري في دعم خطط التنمية.

٨/١ مصطلحات الدراسة:

- **الفساد Corruption:**

اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف، حيث قصرها البعض على الوظيفة العمومية فقط، وهذا على خلاف الواقع، لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معاً، أو في كل قطاع على حده. وأن الفساد في معناه العام يشمل كل اعتداء على الأنفس والأموال أو الموارد، وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية وهو" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته.

- **الفساد الإداري Administrative corruption:**

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم، وهو يعنى" سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالموظف العام، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.
(عادل عمر، ٢٠١٨- منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٨)
(https://www.transparency.org/files/content/ouraccountability/TIS_2018)

- **مؤشر مدركات الفساد -Corruption Perceptions Index (CPI):**

هو أكثر مقاييس الفساد المستخدمة في مختلف دول العالم، ويُعرف هذا المؤشر بدقته، حيث يعتمد على دراسات عديدة، بالإضافة قيام منظمة الشفافية الدولية بعمل الكثير من المسوحات تسأل خلالها رجال الاعمال والمحللين، من داخل وخارج البلد التي يقومون بمسحها، ملاحظاتهم حول مدى فساد البلد.
(منظمة الشفافية الدولية).

- **التنمية المستدامة Sustainable development:**

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(WCED 1987: 8,43).

٩/١ الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التى ربطت بين أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهناك أراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية تم التوصل إليها من خلال عديد من الدراسات على النحو التالى:

١. **دراسة محمود يوسف (٢٠١٩) بعنوان انعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة،** تناولت الدراسة بالعرض لانعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، وقد اكدت الدراسة على أثر الفساد على ادخال القيم الشاذة كالنفعية والانتهازية وتغليب المصلحة الشخصية على الصالح العام، بالإضافة إلى تخريب العلاقات الاجتماعية التي يمكن ان تهدد وتقضي على أسس ومعايير التماسك الاجتماعي، كما أكدت على أهمية تضافر جهود كافة الفاعلين في تحمل المسؤولية الكاملة مع الدولة لمكافحة الفساد، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع آليات واضحة في المناهج التعليمية وذلك في إطار دور مؤسسات التعليم لخلق جيل مكتسب ثقافة مبنية على الحقائق المتعلقة بأثار الفساد الإداري مما يساهم بصورة او بأخرى في تحجيم مظاهر الفساد، بالإضافة إلى ضرورة اعادة تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص وأجهزة الدولة من أجل سد أي ثغرة تشكل مكانا رخواً لنمو الفساد الاداري.

٢. **دراسة صالح عبد العال (٢٠١٩)، بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية،** استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية في مؤسسات الدولة ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالإصلاحات الشاملة فى مؤسسات الدولة مما يؤدي الى دعم الاقتصاد والنهوض بالمجتمع وجعله معافى من الأفات الخطيرة، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم يسبب تفشي ظاهرة الفساد، وأن الفساد الإداري والمالي يصبح عائقا أمام جهود التنمية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الإعلام في معالجة الفساد الاداري والمالي، إتباع الوسائل العلمية المتقدمة لحفظ الوثائق مما يقلل من التلاعب، وأكدت على أهمية التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفساد.

٣. **دراسة محمد عبد البديع آدم حسين (٢٠١٨) بعنوان دور الشفافية الإدارية والمساءلة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية "دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة سوهاج، تناولت الدراسة** دور الشفافية الإدارية والمساءلة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية، وقد استهدفت التعرف على أشكال ودوافع وأسباب وآثار الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج، وتحديد متطلباته، التعرف على واقع تفعيل المساءلة، وتحديد المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي ومحاولة التغلب عليها بهدف وضع تصور مقترح لتفعيل دور الشفافية الإدارية والمساءلة التعليمية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالمحافظة، وقد توصلت وجود علاقة عكسية بين تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة وانتشار الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وقد خلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الشفافية الإدارية والمساءلة التعليمية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

٤. **دراسة هشام مصطفى محمد سالم الجمل (٢٠١٤)، بعنوان الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية،** استهدفت الدراسة ابراز خطورة أثار الفساد الاقتصادية وتبعاته، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصاديا، وتقويضها سياسيًا لها، وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر، بالإضافة إلى المساهمة في كشف النقاب عن نظامنا الإسلامي وكيفية معالجته لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعًا في المجتمعات النامية، لضعف الرقابة وعدم وجود أو نضوج مؤسسات الجتمع المدني، كما أكدت على أن هذه الظاهرة لا تقتصر فقط على القطاع العام بل تمتد أيضًا في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة. وقد أوصت الدراسة بضرورة غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، وتدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات اجبارياً لجميع التخصصات، والدعوة إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد من انتشار الفساد، والعمل على تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية، وتفير الحماية الكافية لهذه الأجهزة من أجهزة الدولة، لأن عملهم فيه نوع من المخاطرة، وذلك من خلال تبعيتهم لرئيس الدولة مباشرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات والمميزات التي تساعدهم على أداء عملهم بلا خوف من أحد.

٥. **دراسة حاحة عبد العالي (٢٠١٣)، بعنوان الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،** استهدفت الدراسة ابراز خطورة أثار الفساد الاقتصادية وتبعاته، بالإضافة إلى المساهمة في كشف النقاب عن نظامنا الإسلامي وكيفية معالجته لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعًا في المجتمعات النامية، لضعف الرقابة وعدم وجود أو نضوج مؤسسات الجتمع المدني، كما أكدت على أن هذه الظاهرة لا تقتصر فقط على القطاع العام بل تمتد أيضًا في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة. وقد أوصت الدراسة بضرورة غرس الوازع الديني لدى الأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة، تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، وتدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات اجبارياً لجميع التخصصات، والدعوة إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد من انتشار الفساد، والعمل على تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية، وتفير الحماية الكافية لهذه الأجهزة من أجهزة الدولة، لأن عملهم فيه نوع من المخاطرة، وذلك من خلال تبعيتهم لرئيس الدولة مباشرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات والمميزات التي تساعدهم على أداء عملهم بلا خوف من أحد.

٦. **عصام عبد الفتاح مطر(٢٠١١)، جرائم الفساد،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، تناول الكتاب موضوع الفساد الإداري من خلال دراسة ماهية الفساد الإداري، ودراسة أسبابه ومظاهره، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مناهضة الفساد. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة مباشرة بين الفساد والجريمة المنظمة وانعدام الشفافية والحوكمة، كما أن للفساد الإداري عدة أسباب تتداخل في نشوء كالأسباب السياسية والإدارية والقانونية والتنظيمية وليس سبب واحد، الأمر الذي يعقد من مهمة مكافحته، هذا و توصل أيضا أن للفساد آثار سلبية مدمرة على الوطن والمواطنين الأمر الذي يقتضي تضافر عدة جهود و الاعتماد على عدة آليات وأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لمكافحة الفساد الإداري سواء في إطار المنظمات والهيئات الدولية أو المنظمات الأهلية غير الحكومية.

٧. **خالد بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (٢٠٠٧)، الفساد الإداري:أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته -نحو بناء نموذج تنظيمي،** دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية، **تضمنت الدراسة بالعرض لأنماط الفساد الإداري وأسبابه وسبل مكافحته،** وقد أكدت الدراسة على عدم وجود تعريف موحد ومتفق علية للفساد الإداري، وهذا بسبب اختلاف المناهج المتبعة في دراسة الظاهرة واختلاف القيم الثقافية، كما أن العوامل الاقتصادية أكثر العوامل المسببة للفساد الإداري، يليها الاجتماعية، الإدارية، السياسية، التنظيمية على التوالي، هذا بالإضافة إلى أن أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الديني، القصور الإعلامي، ضعف أجهزة الرقابة الداخلية. كما توصل الباحث إلى من معوقات مكافحة الفساد الإداري التي أجمع عليها المعنيون هي:الذكاء والتمرس الذي يتمتع به المفسدون وعدم الدقة في تطبيق الأنظمة و ضعف التقنية الحديثة لأجهزة المكافحة وكذا صعوبة إثبات بعض أنواع الجرائم وكذا عدم اقتناع البعض بتجريم بعض أنماط الفساد الإداري.

١٠/١ التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة نجد أن بعضها تحدث عن توضيح مفهوم الفساد الإداري وكذا مظاهره وأسباب، والمناهج المتبعة فى معالجته، بالإضافة إلى الآليات القانونية والمؤسساتية في مكافحته.

وقد توصلت الدراسة من خلال المسح المرجعي للدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث الحالي الى أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من قبل العديد من الباحثين، واجريت العديد من الابحاث والدراسات فى مجال الفساد الادارى مثل دراسة كل من: (يوسف، ٢٠١٩)، (صالح، ٢٠١٩)، (عبد البديع، ٢٠١٨)، (هشام، ٢٠١٤)، (حاجة، ٢٠١٣)، (الشفافية الدولية ،٢٠١٨)، (الرقابة الادارية، ٢٠٢٠).

<u>وقد تم اختيار الدراسات والبحوث الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث مع مراعاة الحداثة، وبتحليل البيانات المتوفرة تمكن الدارس من الاستفادة بالآتى:</u>

- جمع الإطار النظرى وجمع المعلومات، وتحديد المتغيرات واختيار منهج الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية، والتعرف على كيفية تحليل الأبعاد الخاصة بمحاور ومتغيرات الدراسة.

- إبراز أهمية مكافحة الفساد الادارى فى تحقيق دعم جهود التنمية فى العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، واسباب عدم نجاحها فى بعض الدول النامية والتحديات التى واجهتها المشروعات فى تلك الدول.
- إعداد أهداف الدراسة وأهميتها والمناهج المستخدمة فى تطبيقها، كما أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية فى صياغة التساؤلات البحثية.

ولتحديد الفجوة البحثية سوف يقوم الدارس بعرض أهداف الدراسات السابقة ونتائجها بالمقارنة مع أهداف الدراسة الحالية وتحديد الفجوة بينهما، على النحو التالي:

أولاً- اهداف الدراسات السابقة:

- تسليط الضوء على دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مناهضة الفساد.
- ابراز العوامل المسببة للفساد بعامة والفساد الإداري بخاصة.
- التعرف على أبرز الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لمكافحة الفساد الإداري سواء في إطار المنظمات والهيئات الدولية أو المنظمات الأهلية غير الحكومية

وقد اتفقت هذه الدراسات في نتائجها وكانت كالتالي:

- عدم وجود تعريف موحد ومتفق علية للفساد الإداري، وهذا بسبب اختلاف المناهج المتبعة في دراسته.
- وجود علاقة مباشرة بين الفساد والجريمة المنظمة وانعدام الشفافية والحوكمة.
- عدم تفعيل دور المؤسسات التعليمية والاعلامية بشكل كاف لنشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام

ثانياً- الفجوة البحثية:

- لم يتوصل الدارس الى وجود دراسات سابقة تناولت اثر مكافحة الفساد في دعم جهود وخطط التنمية المستدامة، بما يتوافق مع استراتيجية ٢٠٣٠.
- لم تتعرض الدراسات السابقة قيد البحث في الاهداف ولم تتوصل لنفس النتائج لوضع برامج مقترحة للحد من مظاهر الفساد.
- لم تتعرض الدراسات السابقة الى دراسة وتحليل بيانات فعلية فى حدود مكانية، لتحسين أداء الأجهزة والجهات المنوطة بمكافحة الفساد فى تلك الحدود وما يماثلها.

ثالثا- أهداف الدراسة الحالية:

اختلفت الابحاث والدراسات السابقة فى الأهداف وفق طبيعة كل دراسة وبحث على حده، وقد استفاد منه الباحث فى صياغة المشكلة بأسلوب علمى وتحديدها، وتدعيم مشكلة الدراسة من خلال تحديد الفجوة البحثية بين الآليات المستخدمة سابقاً، والآليات المستخدمة حالياً والمعتمدة على دراسة وتحليل مفهوم الفساد، مظاهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة وابرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثيره على جهود التنمية.

رابعاً- المنهج:

اتفق الباحثين فى المنهج المستخدم بالدراسات السابقة على استخدام الاسلوب الوصفي أو الاسلوب الاستقرائي، نظراً لملائمته لطبيعة هذه الدراسات والابحاث، وأيضاً عدم توافر البيانات الكافية بموضوع البحث،

سادساً- عرض النتائج ومناقشتها:

استفاد الدارس من الابحاث والدراسات السابقة فى كيفية عرض النتائج ومناقشتها من خلال الاطلاع على الدراسات والابحاث السابقة.

القسم الثانى: الإطار التطبيقي

١/٢ مفهوم الفساد:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص. ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً.

وهناك تعريف صندوق النقد الدولى للفساد: "استغلال السلطة لأغراض شخصية خاصة سواء الاتجار بالوظيفة ، ابتزاز، محاباة ،إهدار مال عام". وتعرفه منظمة الشفافية بانه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة".

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية، حيث تختلف درجات هذا الفساد باختلاف تطور مؤسسة الدولة، فالفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض: "ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون".

٢/٢ مفهوم الفساد الإداري:

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم، مما يعنى سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، كما أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري، يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري. وهناك فرق بين الفساد الإداري والأداء الفاسد، على النحو التالي:

- **الأداء الفاسد**: ويعنى السلوك الوظيفي وينقسم إلى:
  - أداء ظاهري: وهو الاداء والحركة وما يلاحظه المحيطين بالفرد.
  - أداء داخلي: وهو التفكير والتخيل وهوما لا يلاحظه المحيطون بالفرد ذاته.

يتضح مما سبق أن الفساد هو سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل فى إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٣/٢ مظاهر وصور للفساد الإداري:

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:

- **الفساد السياسي:** يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي، وفقدان المشاركة، وفساد المحليات وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.
- **الفساد المالي:** ويشمل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.
- والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

- **الفساد الأخلاقي:** والمتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن أدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.
- **الفساد العرضى:** وهو الفساد الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي أكثر منه تعبيرا عن نظام عام كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقي الرشوة الخفيفة أو سرقة أدوات مكتبية وما إلى ذلك.
- **الفساد المنتظم أو النظامى:** وهو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر مثال ذلك شبكة الفساد التي تضم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري.
- **الفساد الشامل:** وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير. ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم .

٤/٢ النتائج المترتبة على الفساد:

- فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي وقيمته طالما أن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.
- فقدان هيبة القانون في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.
- يؤدي الفساد إلى تمايز طبقي حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون
- توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة
- تنامي الروح العدوانية تجاه النظم الحاكمة
- نشر ثقافات فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة ومنها: عدم احترام وقت العمل، امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، إفشاء أسرار العمل، عدم تحمل المسؤولية، وإصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظم والتعليمات بهدف الإضرار بالصالح العام وتحقيق المصلحة الشخصية.
- الانحرافات السلوكية وتنعكس على عدم المحافظة على كرامة الوظيفة وهيبة الوظيفة العامة
- الجمع بين وظيفتين في نفس الوقت.
- سوء استعمال السلطة، الوساطة والمحاباة.
- عدم العدالة في التعامل مع الجمهور.
- الانحرافات المالية: عدم الالتزام بالأحكام والقواعد المالية العامة والخاصة، الإسراف وإهدار المال العام.
- الخروقات الجنائية: الرشوة، الاختلاس للمال العام، التزوير.
- التصرفات الإجرامية والجريمة المنظمة وتجاوزاته الوظيفة.

في ضوء العرض السابق يمكن تقسيم مظاهر الفساد الإدارى حسب أوجه الانحراف المجموعات التالية:

أولاً- الانحرافات التنظيمية: وتتضمن المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته، ومن أهمها:

- عدم احترام العمل، (التأخر في الحضور، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، أو عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح.
- التراخي،(الكسل، الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد ..الخ).
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، ومن صور ذلك: (العدوانية، عدم إطاعة الأوامر ..الخ).
- السلبية، ومن صور ذلك: (اللامبالاة، عدم إبداء الرأي، عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات، عدم الرغبة في التعاون والعمل الجماعي ...).
- عدم تحمل المسؤولية، ومن صور ذلك: (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر،..).
- سوء استعمال السلطة، ومن صور ذلك: (تقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم).
- المحسوبية، ويترتب على انتشار عنها تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج بشكل مبالغ فيه.
- الوساطة، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

ثانياً- الانحرافات المالية: ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل، وتشمل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل جهة العمل .
- قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية في الأمور الشخصية في غير الأعمال المخصصة لهم .
- الإسراف في استخدام المال العام، ومن صوره: تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع.

ثالثاً- الانحرافات الجنائية: ومن أكثرها: اختلاس المال العام، التزوير والرشوة.

٥/٢ أسباب الفساد الإداري:

مسببات الفساد تعود في الغالب إلى أسباب بيئية اجتماعية خارجية، وتنقسم إلى:

- **أسباب تربوية وسلوكية،** نتيجة عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون .

- **أسباب اقتصادية:** حيث توجد تفاوتات في مستوى الدخول داخل الجهاز الإداري للدولة، مما يلقى بظلاله على معاناة أكثر الموظفين من نقص كبير في الرواتب والامتيازات، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا نجد الموظف مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.
- **أسباب سياسية**: تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغييرات في الحكومات، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.
- سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.
- **غياب الفعالية الاقتصادية** في الدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج. من جهة أخرى، أن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد.

وبصفة عامة يمكن تلخيص أسباب الفساد فيما يلى:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
- تهميش السلطتين التشريعية والقضائية.
- وجود الدولة البيروقراطية وغياب الدولة الديمقراطية.
- غياب مؤسسات المجتمع المدني أو تهميش دورها.
- تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.
- غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية.
- توفر البيئة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تنتج الفساد

٦/٢ الآثار المترتبة على الفساد الإداري:

أولاً- أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة .

ثانياً- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

ثالثاً- أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل: يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه رصد بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة عموماً منها:

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.
- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنلوجيا،

فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة، إذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دوراً في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة أيضاً بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع كما أن التنظيم الإداري والمؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون وتفاعل ايجابي بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة استناداً إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس ايجابي بناء يسهم في تنمية وخدمة المجتمع.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية. ومن خلال هذه الأسباب والآثار المتعلقة بظاهرة الفساد، يمكن أن نسلط الضوء على تجربة مصر في الفساد الإداري، ومدى سلوك هذه الظاهرة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر وأهم أسبابها وانعكاساتها، وصولاً إلى وضع الخطط والسبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة الوبائية في المجتمعات عموماً.

٧/٢ الفساد والتنمية والمستدامة:

أظهر الوضع الاقتصادي للعالم خلال السنوات الأخيرة أن الطريق إلى التنمية المستدامة اتخذ منحى غير متوقع. فاقتصاديات جميع الدول أصبحت مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً من خلال التدفق الحر لرأس المال والاقتصاديات الرقمية والتجارة الإلكترونية. وصاحب هذا الارتباط تنامي معدلات الفساد، الذي تحولت إلى مشكلة عالمية تعاني منها الدول الصناعية الكبرى، كما تعاني منها على نحو أكبر كل من الاقتصادات النامية والانتقالية. فحجم الفساد يمنع تصدي تلك الاقتصاديات لتحديات التنمية، ويقوّض المساءلة المالية، ويعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويضعف الأداء الاقتصادي، ويقلل الثقة بالنظامين القانوني والقضائي، كما يعيق القدرة على الاحتفاظ بموظفين ذوي كفاءة عالية، ويتسبب بهدر الموارد والأموال. وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن كلفة الفساد تساوي أكثر من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ٢.٦ تريليون دولار، بالإضافة إلى أكثر من تريليون دولار يتم دفعها حول العالم سنوياً على شكل رشاوى، وفق البنك الدولي(**أيمن فتحي الغباري، ٢٠١٨**).

وقد تطور الفساد ليصبح مؤسسات منظمة تشكل تهديداً للتنمية في العالم ويضع اقتصاديات الدول في مسار غير قابل للاستمرار لتآكل قاعدته الرأسمالية، بل أصبح من أبرز معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالفساد يساهم في ضياع هذا الحق ويحرم الأفراد من التمتع بالحريات والعدالة وضمان مستقبل الأجيال القادمة، كما يقصيها عن صياغة السياسات ومختلف الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبلهما.

وتنقسم كلفة الفساد إلى أربع فئات: اقتصادية وبيئية وسياسية واجتماعية، وذلك وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، حيث أمكن تلخيص الآثار الناجمة عن الفئات السابقة إلى:

- انخفاض في فعالية المساعدات وتعرض الدول إلى أزمات نقدية.
- ارتفاع معدلات الفقر وفقدان شرعية الحكومات وخسارة الثقة العامة وتقليل الاستثمار (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر).
- استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير الأنظمة البيئية.
- تقليل النمو الاقتصادي وتحويل إنفاق الحكومات من الأنشطة الأكثر إنتاجية إلى الأنشطة الأقل إنتاجية.

ويتبين من تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨ تراجع الدول العربية في ما يتعلق بإجراءات مكافحة الفساد، وأن ٩٠ في المئة من هذه الدول حققت أقل من درجة ٥٠ (على مؤشر يبدأ من صفر حيث الأكثر فساداً إلى ١٠٠)، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (١). ولكن بقيت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، رغم تراجعهما، فوق المعدل. كما أظهر التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ أن الدول العربية شهدت انخفاضاً من حيث تنفيذ تدابير مكافحة الفساد، إذ حصلت ١٩ دولة عربية من ٢١ على أقل من ٥٠ درجة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ (تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٨).

وتدل تلك المؤشرات على استمرار الفساد وآثاره السلبية في البلدان العربية، وعدم نجاح آليات مكافحته. ويعود السبب الأساسي لذلك إلى شعور المتورطين في أعمال الفساد في المجتمعات العربية بدرجة عالية من الأمن والأمان، في ظل عدم كفاية الانظمة الرقابية، وعدم التحديد الدقيق لصلاحيات كبار الموظفين العموميين. ويضاف إلى

ذلك عدم القدرة على تقدير المخاطر بطريقة صحيحة، وضعف نظم الحوكمة والمعايير الأخلاقية، وعدم تفعيل آليات المساءلة، في ظل تراجع معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار شاغلي الوظائف العليا. ويلاحظ أن جميع الدول العربية حصلت على أقل من ٥٠ في المئة في ما يتعلق بالإجابة على سؤالين عن مدى انتشار ظاهرة الرشوة عند الشركات لتخليص المعاملات مثل الاستيراد والتصدير وغيرها، ومدى محاسبة المسؤولين الفاسدين، ونجاح الحكومـــــة في احتواء الفساد (ماعدا الامارات، التي حصلت على ٥٧ في هذا السؤال).

شكل رقم (١)
مؤشر مدركات الفساد بالدول العربية ٢٠١٨

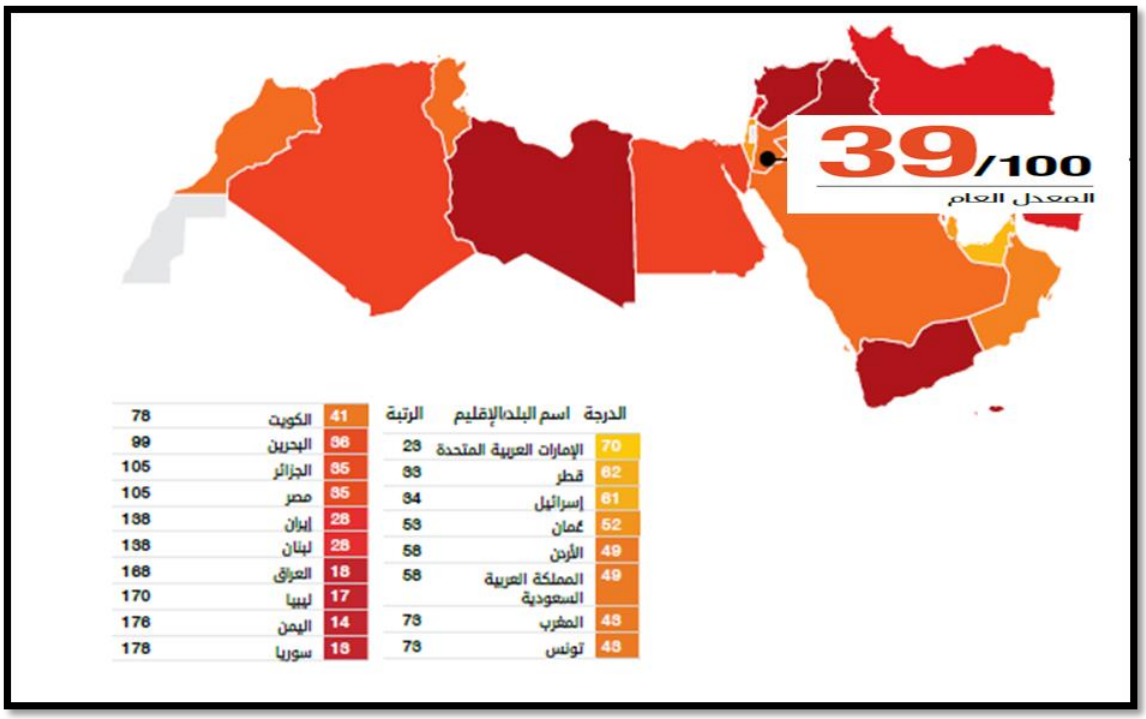

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، مصدر سابق، ص ١٠.

٨/٢ أثر الفساد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

مما لاشك فيه تأثر غالبية دول العالم بعامة، ومنطقة الشرق الأوسط (ومن بينها مصر) بخاصة خلال الفترة (٢٠٠٩ -٢٠٢٠) بضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا، حيث انعكس هذا سلباً على مسارات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض الإنتاج والمتحصلات من النقد الأجنبي في بعض القطاعات الرئيسية المولدة للدخل. وزاد من حدة تلك التأثيرات اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو الانخفاض منذ منتصف عام ٢٠١٤، والتي فقدت بنهاية ٢٠١٦ نحو ٦٠ في المئة من قيمتها، وواصلت تدهورها وانخفاضها لأدنى مستوياتها متأثرة بأزمة كورونا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وفي المحصلة تسببت تلك العوامل في تراجع ملحوظ لمعدلات النمو، كما اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع، إضافة إلى تأثر شبكات امداد السلع الأساسية من بداية ٢٠١١. وقد انعكس هذا سلباً على أوضاع الموازنات المالية، وبالتالي على أوضاع الانضباط المالي، وهذا أثر بلا شك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وفقاً لأثر المزاحمة.

ومن المتوقع استمرار تأثر خطط التنمية المستدامة فى غالبية دول الدول العالم خلال الفترة القادمة بمجموعة من العوامل، من أبرزها التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة في ما يتعلق بأسواق النفط العالمية، ما ينعكس سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في غالبية دول العالم، خاصة النفطية. ومن جانب آخر، سيتواصل تأثر القطاعات غير النفطية في هذه البلدان بتدابير ضبط أوضاع المالية العامة في ظل الارتفاع النسبي لمستوى العجوزات في الموازنات العامة. وإضافة لما سبق، لا تزال بعض الدول سواء المصدرة للنفط أو المستوردة له، متأثرة بالتطورات الداخلية التي تشهدها المنطقة منذ ٢٠١١، وتمتد آثارها إلى باقي دول العالم. **فمن شأن تلك التطورات أن تؤثر على مسارات النمو الاقتصادى في مصر بدرجة أو بأخرى خلال الفترة القادمة، وخاصة القدرة على جذب الاستثمارات وتدفقات التمويل الدولي اللازمة لدعم مستويات التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

ونتيجة لتلك العوامل المهمة وآثارها السلبية على عملية التنمية، ظهر اتجاه قوي نحو إصلاح الاختلالات الهيكلية في نموذج التنمية لتوفير حياة كريمة للأجيال المستقبلية، مع التحول إلى نظام مالي مستدام، خاصة من خلال المبادرات القائمة على السوق، والمبادرات الوطنية، والمبادرات الدولية. والهدف أن يكون هذا بمثابة محرك في تحول الاقتصاد المصرى نحو الاستدامة، **حيث تم تبني مجموعة من الرؤى تتفق مع أهداف التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠. إلا أن نجاح تلك الرؤى والاستفادة القصوى من نتائجها وتحمل الأجيال القادمة التزاماتها المالية المستقبلية، نتيجة ارتباطها بعمليات تمويل ضخمة، يتوقف على القدرة على محاربة الفساد أثناء تنفيذ تلك الخطط واستخدام عمليات التمويل بأشكالها كافة.**

إن ضبط الفساد ومعالجة آثاره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفاعلية في مصر هما جزء من عملية واسعة لإرساء قواعد المشاركة وترسيخ نظم الشفافية والنزاهة والمساءلة. وهذا يتطلب مؤسسات قوية في تكوينها، وقادرة على سن تشريعات عادلة وتنفيذها في إطار حكم القانون، ومن خلال أجهزة قضائية وتشريعية وتنفيذية خاضعة للمساءلة العامة وقابلة للتغيير السليم. وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود إعلام تنموى، ومنظمات للمجتمع المدني تلعب دوراً أساسياً في كشف الفساد، وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه، وكذلك تنمية الوعى لدى المواطنين بخطورة الفساد على مستقبل الوطن.

٩/٢ الجهود الحكومية في مكافحة ومنع الفساد الإدارى في مصر:

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)، خلال فعاليات منتدى إفريقيا ٢٠١٨، وقد استهدفت هذه الاستراتيجية مايلى:

- تكييف الجهود لضبط وقائع الفساد داخل مؤسسات الدولة، والمخالفات التي يقوم بها الموظف العام على اختلاف المناصب، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.
- إطلاق هيئة الرقابة الإدارية حملات دعائية توعوية للمواطنين، لمواجهة الفساد، والحث على المشاركة في كشف الفساد، لتعريف المواطنين بحقوقهم والجرائم التي يمكن ان يقعوا فيها تحت طائلتها وحثهم على المشاركة والابلاغ.
- استكمال العمل في برامج تطوير الخدمات الحكومية، والذي يهدف الى تحسين الأداء الحكومي، وتوفير مزيد من الشفافية وتحجيم الفساد.
- تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية، والذي يتم تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية، وبتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- **اطلاق المؤشر المصرى لمنع ومكافحة الفساد الإداري، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري.**

١/٩/٢ اهم نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر (هيئة الرقابة الادارية، ٢٠٢٠):

- **أصبح الفساد أقل انتشارا في عام ٢٠١٨ مقارنة بعامي ٢٠١٦، و٢٠١٧، وانخفاض الادراج العام للفساد الإداري أكثر من ١٢ درجة، مقارنة بعام ٢٠١٦، نتيجة الجهود الحكومية المبذولة، لمنع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.**

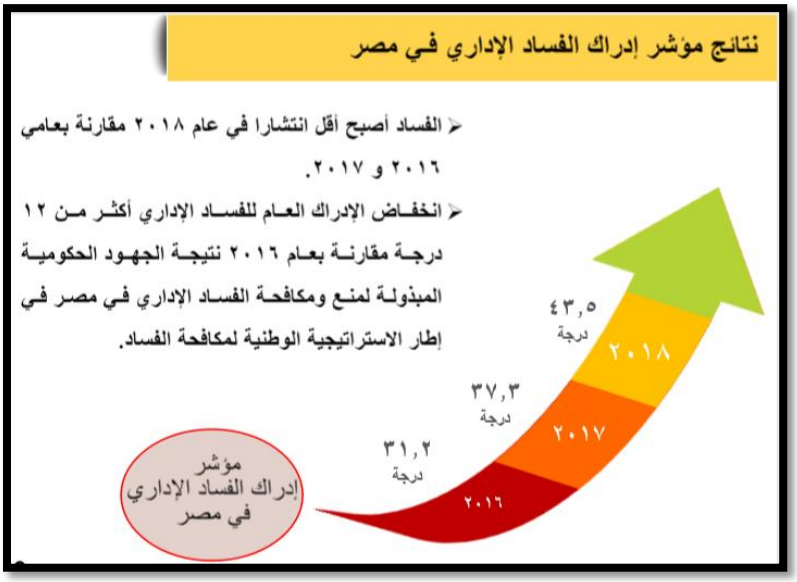

- **أصبح الشباب من سن ١٨ - ٢٩ سنة الأكثر إدراكًا لوجود وانتشار ظاهرة الفساد الإداري مقارنة بكبار السن من ٦٠ سنة فأكثر، عام ٢٠١٨، وقاطني المناطق الحضرية بنسبة ٢٨.٦ درجة، هم الأكثر إدراكًا لوجود وانتشار الفساد الإداري، مقارنة بقاطني المناطق الريفية بنسبة ٣١.٣ درجة.**

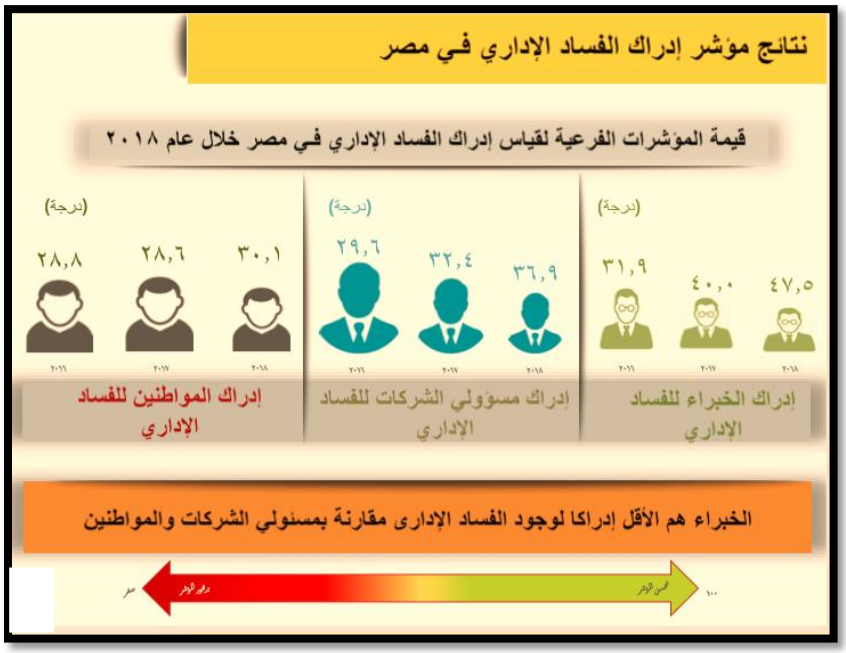

- **الذكور الأكثر إدراكًا لوجود وانتشار الفساد الإداري بنسبة ٢٨.٧ درجة، مقارنة بنسبة ٣١.٦ درجة للإناث، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للمواطنين ازداد مستوى ادراكهم لوجود وانتشار الفساد نتيجة لقدرتهم على الوصول للمعلومات والتعامل مع الجهاز الإداري للدولة.**

- جاءت الرشاوي والهدايا والإكراميات في المرتبة الأولى، حيث أفاد ١٢.٤ % من المواطنين بوجود ظاهرة دفع الرشاوي، والإكراميات، وأشاروا إلى تعرضهم هم أو احد أفراد أسرهم للظاهرة من اجل الحصول على الخدمة عام ٢٠١٨، ومجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الثانية حيث اكد ١٠.٧% من المواطنين وجود ظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية تعرضهم هم أو احد أفراد أسرهم للظاهرة عام ٢٠١٨ ، وإساءة استغلال المال العام في المرتبة الثالثة، حيث أكد ٧.٦ % من المواطنين إلى وجود ظاهرة استغلال الموظفين بالجهات الحكومية للمال العام، وأشاروا إلى مشاهدتهم للظاهرة عام ٢٠١٨، والاستيلاء على المال العام، يعتبر أقل مظاهر الفساد إدراكا وانتشارا من قبل المواطنين عام ٢٠١٨، حيث جاء في المرتبة الرابعة، وأكد ٤.٨ % من المواطنين وجود ظاهرة الاستيلاء على المال العام، وأشاروا إلى مشاهدتهم للظاهرة عام ٢٠١٨.

- أشارت نتائج المؤشر إلى أن ٥٢.٦% من المواطنين لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام ٢٠١٨، وتربع مواطني محافظات الوادي الجديد وشمال سيناء وبني سويف على قائمة أكثر المحافظات من حيث إدراك المواطنين، لجهود منع ومكافحة الفساد الإداري عام ٢٠١٨. وجاءت محافظات الجيزة والقليوبية وبورسعيد كأقل المحافظات من حيث إدراك المواطنين لجهود منع ومكافحة الفساد الإداري عام ٢٠١٨.

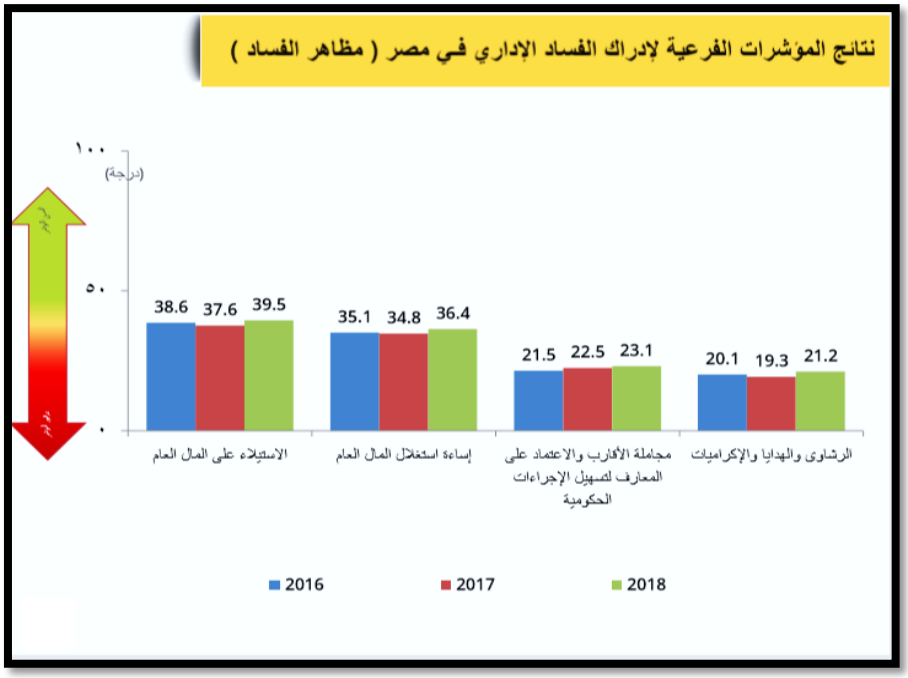

- **أكد المؤشر أن ٨٦.٩% من مسؤولي الشركات، لديهم قناعة بان الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام ٢٠١٨، وان ٦٥.٢% من مسؤولي الشركات يروون أن الجهود الحكومية في مكافحة الفساد فعالة عام ٢٠١٨.**

القسم الثالث: الإطار التحليلي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإجراءات المنهجية المتبعة فى الحصول على البيانات اللازمة وفقاً لأهداف الدراسة، وإجابة لتساؤلاتها ، ولذلك بتوصيف مجتمعها ، وتقنين أدواتها، والأسلوب الإحصائي المتبع فى تحليل هذه البيانات وعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وسوف يتناول هذا الجزء ما يلى :

١/٣ الإجراءات الميدانية:

يتناول هذا الجزء وصفاً للإجراءات المنهجية المتبعة، وخصائص المجتمع واسلوب جمع البيانات وتحليلها، وأدوات جمع البيانات (ملاحظة – مقابلة) المستخدمة قيد الدراسة، على النحو التالي:

١/١/٣ منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، وهو يقوم على وصف الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو المادة موضوع البحث مع محاولة تفسير هذه الحقائق وفقاً للمعايير والأسس العلمية، وذلك لتحديد المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وللمنهج الوصفي أساليب محددة، منها الدراسات المسحية وتضم مسح الرأي العام والمسح الاجتماعي وتحليل الوثائق، ودراسة العلاقات التبادلية والارتباطية والاتجاهات، وكذلك دراسات الحالة والدراسات العلمية المقارنة. **كما أنه يعتمد على دراسة المتغيرات محل البحث،** كما توجد فى الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كيفياً بتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً يوضح مقدارها أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ولا يكتفى بجمع المعلومات المتعلقة بها فقط، بل يتعدى ذلك بتحليلها وتفسيرها وربطها للتوصل إلى نتائج تسهم فى تطوير الواقع وتحسينه. حيث جمع الباحث البيانات الخاصة بمتغيري بحثه وهمها: مفهوم الفساد، استراتيجيات مكافحة الفساد، من خلال استمارة استقصاء تم تصميمها، المقابلات والملاحظة الشخصية.

وطبقاً لهذا المنهج تم استخدام مصدرين أساسيين للحصول على المعلومات وهما:

أولاً- المصادر الثانوية: تتمثل فى المراجع العلمية العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات والتقارير والدراسات والأبحاث والأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

ثانياً- المصادر الأولية: لمعالجة الجانب التحليلي للدراسة تم جمع البيانات المطلوبة عن طريق المقابلات الشخصية المنظمة من خلال استمارة الاستقصاء باعتبارهما أداة رئيسية صممت بهدف تحقيق هذا الغرض.

٢/١/٣ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين فى بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من العاملين بالإدارة العليا، والوسطى، والموظفين (عدد ١٢٦ من الذكور– عدد ٩٤ من الاناث) البالغ عددهم (٢٢٠) عامل، خلال العام المالى(٢٠١٩/٢٠٢٠م).

٣/١/٣ ادوات جمع البيانات:

استخدم الدارس أداة جمع البيانات، وتتمثل في المقابلة المقننة مع العينة الاساسية قيد الدراسة وذلك من خلال تصميم استمارة تحتوى على اسئلة ذات الاستجابات المفتوحة أو المقيدة وبعد عرضها علي هيئة الإشراف وتقنين الادوات استهدفت التعرف علي اهم محاور مكافحة الفساد لدعم خطط التنمية المستدامة في مصر. وقام الدراس بتحليل مضمون البيانات التى توصل اليها من خلال الدراسات الاستطلاعية بعد الاطلاع على محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التخطيط (٢٠١٩/٢٠٢٠).

٢/٣ عرض ومناقشة النتائج:

قام الدارس بالاطلاع علي التقارير التي توصل اليها من خلال الدراسة الاستطلاعية وبعد الاطلاع علي استراتيجية وزارة التخطيط للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك اطلع الدارس علي منظمة الشفافية العالمية لمؤشرات مدركات الفساد ٢٠١٨، وتقرير هيئة الرقابة الادارية حول مؤشر منع الفساد الإداري في مصر عام ٢٠١٨، حيث أوضح التقرير أن أهم متطلبات مكافحة الفساد لدعم خطط التنمية المستدامة يتضمن الوفاء بالالتزامات الدولية في مكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الشفافية والنزاهة، ضرورة إعادة مراجعة الرؤى المعتمدة بشأن مشاريع خطط التنمية، ووجود رؤية مهنية واضحة لمشاريع التنمية المستدامة، وفقاً لرؤية مصر التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، تشارك في صياغتها السلطة التشريعية، مع التركيز بشكل خاص على تكامل تلك المشاريع، وأساليب تمويلها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التبني الصارم لمبادئ الحوكمة المستقرة عالمياً عند تمويل خطط التنمية المستدامة.

وتوصل الدراس بالبحث المرجعي للأدبيات العلمية والمصادر الثانوية والاولية وتحليل التقارير من حيث المحتوي كمياً ووصفياً ونقاط القوة ونقاط الضعف إلي أن اهم محاور مكافحة الفساد لدعم خطط التنمية المستدامة في مصر، وقام الدراس بعمل دراسة استطلاعية استهدفت التعرف علي اهم المحاور التي يمكن تطبيقها في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية.

و هذا ما يتفق مع نتائج التحليل الكمي للبيانات التي تمكن الدارس من الحصول عليها عن طريق الملاحظة والمقابلات للرؤساء ومقدمي الخدمة حيث كان من اهم نتائج التحليل للبيانات بعد الدراسة مايلى:

يرى الدارس أن أهم نقاط القوة التي شملها التحليل ترجع الي:

- **توافر الموارد المادية،** حيث تمتلك (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية) رؤية ورسالة يقتنع بها جميع العاملين ويعملون علي تحقيقها والمؤسسة، تسمح بالاعتراف بالأخطاء والعمل علي علاجها دون تعرض العاملين الي عقوبات.
- العاملين بالجهاز الإداري للدولة يتلقون دعماً معرفياً ومهارياً من رؤسائهم.
- وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢).
- وجود مؤشر لقياس الفساد الإداري المصرى.
- **ويرى الدارس** ان النقاط التي تحتاج الي تحسين ترجع إلي أن الخطة الاستراتيجية لم تشمل الموارد البشرية والموارد المادية، ولم تتوفر التدريبات المطلوبة بالشكل المطلوب للوصول الي التحول الي الحكومة الالكترونية والغاء العمل اليدوي.

١/٢/٣ الخصائص الديمغرافية الخاصة بالعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم (١) الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك للعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المستهدفين بالدراسة لاستطلاع الرأي حول متطلبات مكافحة الفساد لدعم خطط التنمية المستدامة يتضمن الوفاء بالالتزامات الدولية في مكافحة الفساد .

جدول رقم (١)
الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك للعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الخصائص الديمغرافية	الجنس	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعى	ذكر	١٢٦	٥٧٪
	إناث	٩٤	٤٨٪
	المجموع	٢٢٠	
السن	أقل من ٢٥ عاماً	١٩	٩٪
	من٢٥ الى ٣٠عاماً	٣٧	١٧٪
	من٣٠الى٤٠ عاماً	٩٦	٤٤٪
	من٣٥ الى ٤٠ عاماً	٤٧	٢١٪
	أكثر من ٤٠ عاماً	٢١	٩٪
	المجموع	٢٢٠	
المستوى العلمى	دراسات عليا	٨	٤٪
	مؤهل عالى	١١٥	٥٢٪
	مؤهل فوق متوسط	٤٤	٢٠٪
	مؤهل متوسط	٥٣	٢٤٪
	المجموع	٢٢٠	
الخبرات الوظيفية	أقل من ٥ سنوات	٦٨	٣١٪
	من ٥ الى ١٠ سنوات	٧٤	٣٤٪
	من ١٠ الى ١٥ سنة	٧٨	٣٥٪
	المجموع	٢٢٠	

يتبين من الجدول السابق:

- يساهم العاملين فى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فى الفئة السنة ٣٠-٤٠ عاماً فى إعداد صف إداري ثان لمواجهة التحديات التى تواجه أثر مكافحة الفساد الإداري في دعم خطط التنمية المستدامة، حيث يمثلون

(٤٤٪) من إجمالى العاملين، يليها فئة السن ٣٥ - ٤٠ عاما والتى تأتى فى المركز الثانى بنسبة (٢١٪)، فى حين جاءت الفئة ٢٥ - ٣٠ فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٧٪)، ونسبة (٩٪) لأقل من ٢٥ سنة.

- بلغت نسبة العاملين الحاصلين على المؤهل العالي (٥٢٪) فى المرتبة الأولى، والخبرات التدريبية نسبة اعلى مرتبة فى الخبرات الوظيفية (٣٤٪) من ٥ الى ١٠ سنوات.

٢/٢/٣ رؤية العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للفساد:

يوضح الجدول رقم (٢) رؤية العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، للإجراءات التى تم اتخاذها لمواجهة الروتين ومكافحة الفساد، بهدف رفع المعاناة عن المواطنين وتحقي أهداف خطط التنمية .

جدول رقم (٢)

رؤية العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، للإجراءات التى تم اتخاذها لمكافحة الفساد

م	العبارات الخاصة بالاستمارة	البيان	أوافق بشدة	أوافق	الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة	نسبة الموافقة
X1	أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري.	عدد	٨٧	٩٢	١٦	١٨	٧	٨٢٪
		٪	٤٠	٤٢	٧	٨	٣	
X2	إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.	عدد	١١٦	٨٩	٠	٨	٧	٩٣٪
		٪	٥٣	٤٠	٠	٤	٣	
X3	قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية فى العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية والوضوح وتحمل المسئولية.	عدد	٩٦	٨٨	٨	١٦	١٢	٨٤٪
		٪	٤٤	٤٠	٤	٧	٥	
X4	أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.	عدد	١٢٠	٨٦	٠	٤	١٠	٩٤٪
		٪	٥٥	٣٩	٠	٢	٥	
X5	أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإداري بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة.	عدد	١٣٤	٥٦	١٦	٨	٦	٨٦٪
		٪	٦١	٢٥	٧	٤	٣	
X6	درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالي جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية.	عدد	٩٠	٧٩	١٨	١٦	١٧	٧٧٪
		٪	٤١	٣٦	٨	٧	٨	

يتبين من الجدول السابق أن كافة الإجراءات التى تم اتخاذها على على درجة عالية من الأهمية وأن متوسط الاستجابات أعلى من القيمة المحايدة، وفى ضوء مقياس ليكرت الخماسى تراوح الانحراف المعياري بين ٥٥، ٣٧مما يعنى أن هذه الإجراءات قد نالت القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث وانها على درجة تكاد تكون متساوية من حيث الأهمية وقد جاءت هذه الإجراءات مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلى:

- يأتى المتغير X4 فى المرتبة الأولى حيث ينص على أنه **الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة،** منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٤ ٪ والمتوسط الحسابى ٤٤ والانحراف المعياري ٥٥ وأكبر درجة فى الاستبيانات محل الدراسة ١٢٠وأقل درجة٠.٠٠٠والوسيط ١٠، **وهذا يعنى أن التحفيز وفقاً لممارسات إدارة الموارد البشرية يساهم**

فى تحريك أداء العاملين تجاه التميز وأن مساهمة العاملين فى دعم اتخاذ القرارات الإدارية يعزز حالة من الرضاء الوظيفى لدى الرؤساء والمرؤوسين بالوزارة.

- ويأتى المتغير X2 (**سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة**) فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٣٪ ومتوسط حسابى (٤٤) وهذا يعنى ان النتائج متساوية ومتجانسة بين الاستبيانات الخاصة بالمتغير X4حيث ينص المتغير على أن إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.
- حصل المتغير X6 (**متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة**) على نسبة مرتفعة من موافقة العاملين، مما يعنى حرص الدولة على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية، ويعتبر هذا المتغير فى المرتبة السادسة والأخيرة وبنسبة موافقة ٧٧% وانحراف معيارى ٣٧ومتوسط حسابى ٤٤ وسيط ١٨ وهذا يعنى أن هناك ارتباط بين هذا المتغير والمتغير X1 الذى ينص على أنه أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري، وبنسبة موافقة ٨٢٪ وانحراف معيارى ٤٢ ومتوسط حسابى ٤٤ ووسيط ١٨ وبلغت أكبر درجة ٩٢ واقل درجة ٧ وهذا دليل على أنه توجد علاقة بين الرفاهية الاقتصادية وبين مواجهة ومكافحة الفساد الإداري.
- هناك علاقة بين المتغير X5 والمتغير X3 حيث ينص المتغير X5 أن **مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإداري بالدولة منخفض**، أى أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، وأن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا المتغير ٨٦٪ وانحراف معيارى ٥٤ ومتوسط حسابى ٤٤ حيث بلغت أكبر درجة ١٣٤ واقل درجة ٦ ووسيط ١٦ حيث ينص المتغير X3 قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية والوضوح وتحمل المسئولية، وذلك بنسبة موافقة ٨٤٪ وانحراف معيارى ٤٤ وهذا دليل على انه هناك علاقة بين التدريب وقياس الأثر من التدريب وذلك لتقييم الأداء يساهم فى تحقيق التميز الإدارى بوزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية.

٣/٣ خريطة طريق لمكافحة الفساد الادارى ودعم خطط التنمية المستدامة:

مما لاشك فيه أن هناك العديد من المتطلبات والاجراءات التى ينبغى اتخاذها لكي تتمكن مصر من تعظيم الاستفادة من جميع أشكال عمليات تمويل التنمية المستدامة في ظل التحديات القائمة والمرتبطة في معظمها بتنامي معدلات الفساد، فإن ما تتضمنه خريطة الطريق التالية من محاور رئيسة يمكن أن تحد من تنامي معدلات الفساد وتعمل على تنمية نظم الحوكمة، وصولاً للاستدامة المالية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالفاعلية المطلوبة، وذلك على النحو التالي:

- الوفاء بالالتزامات الدولية في مكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الشفافية والنزاهة، التي يجب أن تكون جزءاً أساسياً في كل السياسات والبرامج والمشاريع، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ضرورة إعادة مراجعة الرؤى المعتمدة بشأن مشاريع خطط التنمية، من حيث كيفية تمويل المشاريع، وأنسب مجالات التمويل من ناحية الكلفة وفترة السداد، وذلك في ضوء المستجدات العالمية والتحديات البيئية.
- وجود رؤية مهنية واضحة لمشاريع التنمية المستدامة، وفقاً لرؤية مصر التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، تشارك في صياغتها السلطة التشريعية، مع التركيز بشكل خاص على تكامل تلك المشاريع، وأساليب تمويلها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- التبني الصارم لمبادئ الحوكمة المستقرة عالمياً عند تمويل خطط التنمية المستدامة، وهذا يشمل جميع أمور الإدارة ولجانها والتدقيق الداخلي وتقييم المخاطر والافصاح والحد من تضارب المصالح. إضافة إلى التأكيد على ضرورة التطبيق من خلال تشريعات ملزمة لكل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وأن تكون احدى المحددات الرئيسة لتقييم أداء الجهات الحكومية واحدى معايير التقييم للشركات عند التعاقد معها لتنفيذ المشاريع.
- تبنّي برامج التمويل لمشاريع التنمية المستدامة لمفهوم تحقيق النتائج المقدرة مسبقا، في ظل معايير واضحة للقياس والمتابعة والمساءلة، وبالتالي ربط صرف التمويل بتحقيق النتائج، مما يعزز القدرة على الحد من عمليات الفساد المرتبطة بتلك المشاريع.
- مراجعة قوانين المناقصات (وما شابه) والإجراءات ذات العلاقة، وذلك في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للتأكد من تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والمنافسة والمساواة والعلانية في الإجراءات، ووضوح معايير

التقييم، وخاصة الفنية منها، ووجود مستويات أعلى للمعايير الأخلاقية بالنسبة للمسؤولين عن المناقصات العامة. ويترافق مع هذا أن تكون شروط المناقصة خاضعة لمراجعة داخلية ورقابة عامة مشددة، والنص على استخدام الأساليب الحديثة في عمليات التأهيل والترسية والتعاقد، وتولي دوائر قضائية الفصل في التظلمات من جميع القرارات التي تصدر بالتأهيل والترسية، والنظر في ادعاءات الفساد.

- إعداد تقارير دورية عن حالة المشاريع وتكاليفها وكيفية تمويلها، سواء من موازنة الدولة أو عن طريق مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، ويجب أن يسهل الوصول إليها من قبل منظمات المجتمع المدني.
- تقديم الدعم لزيادة كفاءة نظم الرقابة الداخلية لدى جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وتقديم تقارير دورية من الأجهزة الرقابية عن مدى سلامة وكفاءة تلك الأنظمة، مع الأخذ في الاعتبار تنوّع أساليب مكافحة الفساد وتطوّرها.
- الالتزام بتطبيق معايير السلوك المهني للأطراف ذات العلاقة بمشروعات التنمية، تتضمن جهات حكومية وقطاع خاص، خاصة في مجالات الكشف عن الرشوة السلبية وتضارب المصالح والمهنية والاستقلالية، وخاصة عند تمويل مشاريع ضخمة كالمشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة. **فمعايير السلوك المهني الملزمة والمتضمنة المساءلة مهمة للمحافظة على ثقة المستثمرين وجهات التمويل والمجتمع بصفة عامة.**
- تتطلب مشاريع الشراكة لتمويل خطط التنمية المستدامة، ما بين الحكومات وكل من القطاع الخاص والمنظمات الدولية، وجود تشريعات واضحة ومحددة تراعي وجود بيئة مناسبة على جميع المستويات لتنفيذ الرؤى الخاصة بالتنمية. ويجب أن تكون التكاليف متناسبة مع حجم المنفعة المتوقعة من تنفيذ المشاريع ذات الأولوية والأهمية.
- يجب إعادة تقييم دور الأجهزة الرقابية في حماية الاموال العامة والمحافظة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكفاءة المطلوبة، وذلك بهدف دعم دورها في مكافحة الفساد عند تنفيذ خطط التنمية المستدامة. وهذا يجب أن يتم بالتوازي مع تعزيز المساءلة وإصلاح النظم الإدارية لزيادة كفاءتها.
- دعم حرية التعبير من خلال الإعلام التنموي، عند تحليل الأمور الفنية المتعلقة بتنفيذ خطط التنمية المستدامة وكيفية تمويلها، وآثار ذلك على الدين العام للدولة، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على استحداث آليات لمتابعة ورصد الفساد والاستعانة بالمؤشرات الدولية لرصد حالات الفساد، وذلك من خلال الكوادر المناسبة والمؤهلة، مع ضرورة إيجاد الآليات اللازمة لنشر نتائج المتابعة والرصد.
- دعم الآليات التي تضمن تحقيق النزاهة والأداء الصحيح لاختيار الوظائف العامة، وخاصة القيادية منها، من خلال وضع وتطبيق مدونات ومعايير سلوك موظف الخدمة المدنية ضمن نطاق النظم المؤسسية والقانونية.
- ضرورة وجود طرف ثالث لمراقبة المشاريع أو المشتريات الخاصة بخطط التنمية المستدامة، بدءاً من وضع الشروط التعاقدية وحتى إتمام عملية التسليم. وهذا يتطلب من الحكومة المتلقية أن توافق على تسمية طرف ثالث للمراقبة وتقديم التقارير عن تلك المشاريع والمشتريات، وغيرها من المشروعات التي تموّل عن طريق القروض. ولا تقتصر مراقبة الطرف الثالث على ما سبق، بل تمتد إلى عمليات المراجعة للتأكد من عدم وجود دفعات مشكوك فيها، كذلك التقنيات المستخدمة ومدى كفاءتها وجودة السلع والخدمات، وغير ذلك من الالتزامات التعاقدية لضمان مطابقة جميع المشاريع والمشتريات التي يتم تسليمها للمواصفات المتعاقد عليها.

٤/٣ النتائج:

كشفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن النتائج التالية :

- أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، ومن خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها، تعزيز جهود الإصلاح الإداري من خلال التغلب على جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلى مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين، وتحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، كا توصى الدراسة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري.
- أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.
- غياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، حيث أن من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري، تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية، بحيث يتم تحديد القطاعات الأجدر بالتطوير، وأولويات هذا التطوير، واللوائح والقوانين المستهدفة، فضلا عن ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على ما يواجه هذا التطبيق

من تحديات، لا سّيما أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها.

- أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإداري بالدولة منخفض، مما أدى إلى شيوع أنماط الفساد، مما أدى إلى وجود معوقات كبيرة أمام تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإدارى بالدولة.
- توجد درجة كبيرة للموافقة على تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة .
- الفساد الاداري له امتدادات طويلة في المجتمع المصرى، فهو ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطئ من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي لذا يجب أن تعزز الحكومة المصرية من قدراتها من خلال الشفافية واصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع حتى تتمكن من تحديد الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمعاً سليماً معافى خالياً من الأمراض الاجتماعية وإعادة الامور الى وضعها الصحيح ومواكبة عجلة تقدم الدول بكافة النواحي.
- أن محاربة الفساد الإداري لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها حتى يساهم ذلك في رفع كفاءة الأداء الحكومي.
- ظهرت أهمية تعزيز قياس الأداء لتحسين الإنتاجية، لذلك تبنت بعض الدول سياسة المحاسبة على أساس النتائج المتحققة من تلك المتفق عليها في اتفاقية الأداء، واتفاقية الأداء يتم بمقتضاها تحديد النتائج التي ترغب الدولة تحقيقها من كل جهاز، وفي ضوء ما يتحقق من نتائج تتم المساءلة الإدارية .

٥/٣ التوصيات:

في ضوء ما تصلت إليه الدراسة من اعداد خارطة طريق لمكافحة الفساد الإداري ودعم خطط التنمية المستدامة، نوصى بتطبيق المحاور الرئيسة الواردة بهذه الخارطة، والتى يمكن أن تحد من تنامي معدلات الفساد وتعمل على تنمية نظم الحوكمة، بالإضافة إلى التوصيات التالية:

- تعزيز قدرة رؤساء الأجهزة في أداء مهام الجهاز وواجباته كما تبين ضرورة بناء نظام معلوماتي، وتوفير تدريب لجميع فئات العاملين، واستخدام تقارير عن المعلومات، وقياس الأداء، وتطبيق جوانب إصلاحية أخرى.
- ضرورة وجود جهة مركزية تعطى التوجيهات للأجهزة التنفيذية لكي تساعدها على التطبيق، وعلى تقييم جوانب التطبيق لتحديد الصعوبات التي تواجه التطبيق والمنافع الناجمة عن الإصلاح من وجهة نظر مسئولي الأجهزة التنفيذية التي تطبق الإصلاح الإداري.
- منح المديرين التنفيذيين مرونة كافية في استغلال الموارد المتاحة لهم في الميزانية لتحقيق النتائج وقامت الدول بتسهيل إجراءات شئون الموظفين، وتحويل كثير من الصلاحيات ذات العلاقة بالتوظيف من الإدارات المركزية للتوظيف إلى الإدارات التنفيذية مثل إجراءات الترقية ، تصنيف الوظائف ، وتحديد الرواتب.
- إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة لتعزيز جودة الإنتاجية، وانعكست هذه المرونة بشكل إيجابي على إيجاد حوافز لدى الجهاز لترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للمصادر المتاحة له.
- الاستثمار في نظم المعلومات المختصة بجمع المعلومات وتحليلها ورفع تقارير توضح مستويات الأداء الحالية مقارنة بالمتوقع، وتدريب الموظفين للقيام بقياس الأداء وتحليل وتفسير المعلومات ذات العلاقة به.
- أن تصبح مهمة الأجهزة الإشراقية المركزية هي القيام بتقديم العون والمساعدة في تطبيق الإصلاح وتدريب مسئولى الأجهزة على عمليات التخطيط الاستراتيجى والتشغيلى وقياس الأداء والمرونة في تنفيذ الميزانية . وأن تقوم هذه الأجهزة بتقييم التقدم في تحقيق أهداف الإصلاح في الأجهزة التنفيذية.
- التعامل الجيد مع مقاييس الأداء بغرض التأكد من أنها تنطلق من أهداف البرنامج ، تعكس قدرة المسئولين في التأثير المباشر على النتائج المستهدفة وأثرها على المستفيد تعطي دوراً لمديري البرامج والمسئولين عن تحقيق النتائج في تصميم مقاييس الأداء لبرامجهم ، تشمل النوعية والكمية والكفاءة والفاعلية.

ملحق رقم (١)
استمارة استطلاع رأى العاملين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
للإجراءات التى تم اتخاذها لمكافحة الفساد

أرجو من سيادتكم اختيار الرد المناسب على الجمل الأتية:

١. أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

٢. إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

٣. قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

٤. أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

٥. أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإدارى بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

٦. درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالى جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة فى جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية.

اوافق		اوافق بشدة		الى حد ما	
لا اوافق		لا اوافق بشدة			

المراجع

١. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٣.
٢. حسين خلف موسى عبد العال، الفساد الإداري فى المجتمعات النامية "الاسباب – المظاهر – العلاج " مصر نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤.
٣. حسين خلف موسى عبد العال، الفساد الإداري فى المجتمعات النامية "الاسباب – المظاهر – العلاج " مصر نموذجا، المركز الديمقراطى العربى، ٢٠١٤
٤. خالد بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، الفساد الإداري:أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته- نحو بناء نموذج تنظيمي، دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
٥. صالح عبد العال، أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، رسالة دكتوراه ، جامعة المنوفية، ٢٠١٩.
٦. صالح عبد العال، أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، ٢٠١٩.
٧. عادل عامر، مفهوم الفساد الاقتصادي، ٢٠١٨، pulpit.alwatanvoice.com.eg/url
٨. عبد العال ابوبكر، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، ٢٠١٩.
٩. عصام عبد الفتاح مطر(٢٠١١)، جرائم الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١.
١٠. محمد عبد البديع آدم حسين، دور الشفافية الإدارية والمساءلة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية "دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة سوهاج، ٢٠١٨.
١١. محمود يوسف، انعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.
١٢. محمود يوسف، انعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.
١٣. منظمة الشفافية الدولية، تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨، ٢٠١٩.
١٤. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، ٢٠١٤..
١٥. هيئة الرقابة الادارية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٢، ٢٠١٨.
١٦. هيئة الرقابة الادارية، تقرير هيئة الرقابة الادارية عن مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر ٢٠٢٠.
١٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
18. WCED (World Commission on Environment and Development), *Our Common Future*, Oxford: Oxford University Press, 1987.